

المبحث الثاني: السياسة العامة من حيث العلاقات الإنسانية بين صناع القرار والمواطن

المطلب الأول: ذات أسلوب تشاركي وديمقراطي

لقد أصبحت كل النظم السياسية في العالم تسعى نحو اقتحام هذا المجال والذي كان الى زمن قريب طابوها من الطابوهات التي لا يستطيع أحد الاقتراب منه، وذلك لطبيعة النظم السياسية التي كانت سائدة في عهد الاشتراكية والشيوعية، بحيث لم يكن يسمع للمواطن صوت إلا في الانتخابات الرئاسية التي غالبا ما يكون فيها المترشح يتيما وحيدا، و لكن بزوال الاتحاد السوفياتي وسقوط الانظمة السياسية الديكتاتورية والشمولية ذات الحزب الواحد، وبروز عصر ما يسمى بالتحول الديمقراطي، بدأ المناخ السياسي ينفرج شيئا فشيئا نحو إجراء تحولات ديمقراطية، يمكن ان نصفها ابتداءً بالنجاح في أنظمة شرق اوربا التي كانت في ضمن دول الستار الحديدي، وفشلت في نظم سياسية أخرى، و مازات تتخبط بين الفشل والنجاح في بعض الدول التي تنتمي للبيئة العربية مثل الجزائر وتونس و الأردن... الخ، التي حقيقة ورغم ما يتم تسجيله من نقائص إلا أنّ مسألة مشاركة المواطن والاستماع لانشغالاته أصبحت قضية محسومة بالنسبة للجميع، بل وقد صار المواطن في هذه الدول يتمتع بهامش كبير من الحرية لإبداء رأيه ولإيصال انشغالاته، وقد كان هذا الدعم نابعا من الإرادة السياسية العليا للدولة، أي من رئاسة الجمهورية للأنظمة الجمهورية، و من الديوان الملكي بالنسبة للنظم الملكية.

تعرف المشاركة السياسية بأنها: العملية التي يلعب من خلالها الفرد دورا بارزا في الحياة السياسية المجتمعية، وتتشكل لديه فرصة المشاركة في وضع وتنفيذ الأهداف العامة للمجتمع، إنها تعني إشترك الفرد في مختلف مستويات عمل النظام السياسي، عبر إيجاد أفضل الوسائل لتحقيق تلك الأهداف، سواء بصفة مباشرة مثلما هو معمول به في الديمقراطيات الحديثة كفكرة الحكومة الالكترونية، أو بصفة غير مباشرة عبر توكيل ممثليه

في البرلمان.¹ فهي تمثل حق المواطن في أن يؤدي دورا معينا في عملية صنع القرارات السياسية، وأن يراقب هذه القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من السلطة، وتبقى العملية دائرية كلما كانت مخرجاتها غير متوافقة وتطلعات الجماهير.

لقد عرفت مسألة التحول الديمقراطي حراكا مقبولا منذ مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى سدة الحكم في 16 أبريل من سنة 1999 هذا رغم وجود العديد من السلبيات التي صاحبت هذا المسار. صحيح أنّ هذا الحراك لا يزال متعثرا، ولكن إذا نظرنا إلى الفترة القصيرة التي عرفت دخول الجزائر معترك الحياة السياسية التعددية سيجعلنا على الأقل نتفاعل بمستقبل التحول المؤسساتي في الجزائر، بحكم أنّ تحقيق التعددية يتطلب مدى زمني مناسب، لكنه ليس بالقصير حتما لاسيما في دولة من دول العالم الثالث حديثة العهد بالاستقلال²، بحيث نجد بأنّ النظام الجديد في الجزائر قد قام بإجراء مجموعة من الآليات والإصلاحات التي واكبت مختلف التطورات الحاصلة على المستويين الدولي والإقليمي كالاهتمام بقضايا حقوق الإنسان والمرأة بالإضافة إلى إشراك القاعدة في عملية صنع القرار، والتقليص من نفوذ المؤسسة العسكرية في الشؤون السياسية وكذلك فتح العديد من قنوات الحوار مع منظمات المجتمع المدني ومؤسسات الإعلام وغيرها.

لكن في مقابل هذا الطرح لا أحد ينكر النقائص الكبيرة التي لا تزال مسجلة خاصة على مستوى عملية المشاركة السياسية لاسيما المشاركة الشعبية في الانتخابات المختلفة (مع استثناء بسيط في المواعيد الرئاسية، التي تعتبر حدثا حقيقيا عند القاعدة الجزائرية) والتي توصف بالمتدنية والضعيفة، زد على ذلك انتشار ظاهرة العزوف الجماهيري عن

¹ . شعبان الظاهر الأسود، علم الاجتماع السياسي، ط2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1999، ص 175.

² . من حيث الجانب الواقعي تتطلب عملية التحول الديمقراطي على غرار ما هو موجود في أوروبا العشرات من السنين، وقد تصل إلى أكثر من ذلك، بحكم مرور هذه الدول التي تدعي الديمقراطية بمخاض أعسر وأصعب من المخاض الذي تمر به الدول النامية

السياسة وممارستها أو كل ما يتعلق بها لا من قريب ولا من بعيد، بالإضافة إلى غياب الشعور بالمواطنة والسلوك المدني، حقوق الإنسان والحريات العامة، التجاوزات الكثيرة لبعض موظفي الدولة في اختلاس المال العام أو صرفه في غير مجالاته القانونية والملائمة... الخ، كل هذا وذلك يجعلنا ندرك حقيقة أننا على موعد مع التاريخ، وفي مواجهة تحديات كبرى خاصة بعد أحداث ما سمي بالربيع العربي في 2011، هذه الأحداث التي جعلت مؤسسات الدولة خاصة المحلية منها أمام شبه فوضى يومية وشبه قطيعة مجتمعية مع النظام السياسي ومختلف مؤسسات الدولة، وهو الأمر الذي لا يعبر عن حالة صحية لمؤسسات الدولة.

لقد عبر السيد عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية الجزائرية في خطابه التاريخي للأمة في 15 أبريل سنة 2012،³ عن ضرورة الخروج من بوتقة التخلف والرداءة، إلى مصاف الدول الحديثة التي يكون عمادها سيادة القانون، بناء دولة المؤسسات ونبذ كل ما من شأنه الإعانة على تغذية الخلافات وإحياء روح الانتماءات العشائرية والنزاعات القبلية والتكتلات الجهوية... الخ هذه الظواهر السلبية التي لا تمت إلى فلسفة التحول المؤسساتي بأية صلة.⁴ وهو وللأسف الشديد ما تشهده الساحة السياسية الجزائرية في مختلف المناسبات الانتخابية؛ لاسيما ما لاحظناه في الانتخابات التشريعية الأخيرة في 10 ماي 2012 أين كانت العديد من القوائم الانتخابية تركز في تشكيل قوائمها على توزيع المرشحين على كافة العشائر والانتماءات التي تتضمنها الدائرة الانتخابية، وغيرها من الممارسات التي مازالت تؤكد على عدم نضج هذه التجربة وأنها مازالت تحتاج إلى دعم واهتمام كبيرين من طرف الدولة و الباحثين ومنظمات المجتمع المدني على حد سواء.

³ . خطاب رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة الموجه للأمة يوم 15 أبريل 2012 أخبار الثامنة

⁴ . خطاب رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة من سطيف يوم 08 ماي 2012، التلفزيون الجزائري الأخبار الرئيسية.

بصفة عامة تعرف المشاركة السياسية في الجزائر تدنيا كبيرا منذ إعلان التعددية الحزبية، ما عدا الانتخابات الرئاسية التي يسلك المواطن الجزائري فيها مسلكا مغايرا حسب استطلاعات الرأي⁵ فالمجتمع الجزائري حسب هذه الدراسة لا يثق في المسؤولين الجزائريين جميعهم؛ إلا في الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، بل أنّ بعضهم ذهب إلى حد القول لبيت الأحزاب السياسية تتسحب من الحياة السياسية وتترك الرئيس بوتفليقة يسير لوحده لأنه أقرب إلى المواطن من النواب والوزراء والولاة ورؤساء البلديات وغيرهم، طبعاً هذه الظاهرة لا يمكن تفسيرها إلا بالعلاقة الأبوية، ويبقى هذا الكلام مرفوض علمياً، ولكن هذا ما يبين حقيقة بأنّ الرئيس يكتسب شبه إجماع على نيته الحقيقية في تحقيق إصلاحات شاملة في الجزائر مركزياً ومحلياً، ولكن كما هو معلوم فالشخص الواحد لا يستطيع عمل أي شيء لوحده، وقد كان الرئيس بوتفليقة صريحاً جداً في أحد خطاباته التاريخية أمام إدارات الدولة حينما قال: " إن الإدارة المحلية قد فشلت في تحقيق غايات التنمية والكرامة للمواطن الجزائري".⁶

المشاركة معناها تلك الجهود المشتركة للأفراد والجماعات بهدف تحقيق الحاجات الضرورية⁷

المطلب الثاني: الاتصال بالمحيط والاستماع للمواطن

تتم هذه العملية من خلال تنمية روح المشاركة الفعلية لدى المواطنين في إدارة شؤونهم ، وإعلامهم بما يجري واطلاعهم على بعض الوثائق وتسهيل مرور المعلومات بين المواطنين

⁵ . هذا الاستطلاع أجرته قناة النهار الإخبارية قبل موعد الانتخابات التشريعية للعاشر من ماي 2012.

⁶ . خطاب رئيس الجمهورية في افتتاح السنة القضائية 2011 . 2012.

⁷ . أحمد بنيني، الإجراءات الممهدة للعملية الانتخابية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة ن كلية الحقوق والعلوم

وإدارتهم، مما يؤدي إلى إحساسه بدوره وارتفاع روحه المعنوية ، وتقبله لما تفرضه الهيئات المحلية من التزامات وتكاليف.⁸

وفي الوقت الذي تستعمل فيه الأدبيات الغربية كلمة إتصال بمعنى communication ، من الفعل common أي شائع وذائع الصيت، ولذلك حينما يقوم شخص ما او مجموعة ما باتصال أو تواصل مع طرف اخر ، فإننا نؤسس ما يسمى بالمشاركة مع الاخرين للأفكار والمعلومات والمعطيات وربما حتى الاهداف والغايات.

أما في العربية فإنّ كلمة اتصال من تواصل ومن الصلة أي إقامة العلاقات بين أطراف العملية، مثل العلاقة بين المواطن والاعلام، المواطن والحكومة، المواطن والجمعيات المختلفة... الخ فكل هاته العلاقات هي عبارة عن تواصل بين تلك الأطراف بهدف تحقيق غاية معينة.⁹

ولهذا فالاتصال هو درجة التفاعل بين أطراف العملية الاتصالية، سواءً كان هذا التفاعل ايجابيا أم سلبيا المهم أنه يشكل لنا اتصالا بين مرسل ومرسل اليه، وفي هذه النقطة التي نحن بصدد التطرق لها، فإن المواطن يكون مبادرا من خلال اليات المشاركة في اقتراح ومناقشة برامج السياسة العامة، سواء تلك التي كان مصدرها السلطات المركزية أو التي مصدرها السلطات اللامركزية في الاقاليم.

⁸ - هاني علي الطهراوي، قانون الإدارة المحلية (الحكم المحلي في الأردن وبريطانيا)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن : 2004 ، الطبعة الأولى ، ص 07.

⁹ .نعيمة واكد، اشكالية التفاعل الاجتماعي ضمن شبكات التواصل الاجتماعي، مجلة فكر و مجتمع، عدد 13، جويلية 2012، ص 211.

فالمواطن أصبح يشكل لوحده نفوذا قويا في المشاركة في صنع السياسات في ميادين مهمة كالتعليم والصحة والإسكان والثقافة... وغيرها.¹⁰ بل أنّ الحكومة بعد ما سمي بأحداث الربيع العربي على الرغم من عدم موافقتنا على تسميتها بالربيع، بل الاسم الحقيقي لها الفوضى العربية وحالة اللاموضوح، أصبحت الحكومات العربية لا تقوم بأي رسم للسياسة إلاّ بناءً على استطلاع رأي الشارع وجس نبضه، وذلك لعدم الوقوع في الاحتجاجات التي أثبتت التجارب العربية أنّ تكلفتها وخسائرها المادية في كثير من الأحيان، تفوق حجم تلك المطالب بعشرات المرات، وعلى سبيل المثال وللتوضيح بمثال واقعي، قد تطالب الجماهير الشعبية الحكومة بتخفيض أسعار مادة معينة، قد تكلف الدولة تدعيما لا يتجاوز 1 مليار دولار، ولكن الخسائر التي قد تكلف أضعاف هذا المبلغ في حالة الاحتجاجات، وكما هو معلوم فإنّ درجة الوعي العام لدى المواطن العربي تعتبر جد متدنية مقارنة بالشعوب الغربية، فالجماهير الغربية تجد عند أبسط تفكير مواطن أنّ تلك الخسائر سوف يقوم المواطن بدفعها كضرائب من جيبه وخزينته الشخصية، ولهذا تجد أنّ القانون قد ضبط تلك الشعوب، ولا داعي لوصف تلك المجتمعات بالأخلاقية في هذا المقام، لأنّ هذا الأمر غير مثبت واقعيًا، بحكم أنّ تلك الأدوات الضبطية أو ما نسميه بلغة القانون " العصا المستقيمة هي التي جعلت تلك الجماهير تخشى العقاب، إذن فالمواطن العربي رغم كل ما يمكن أن يقال عنه إلاّ أنه مازال في مرحلة البداية، وبالإمكان الوصول الى نتائج متقدمة خاصة في ظل الموجة الكبيرة من التثقيف الاعلامي واتساع مجال حرية التعبير.

المطلب الثالث: الديمقراطية و المشاركة

تعتبر الديمقراطية والمشاركة أحد الأهداف الرئيسية التي تسعى إلى تحقيقها الإدارة المحلية وهي التي تقوم على قاعدة المشاركة في اتخاذ القرارات في إدارة الشؤون المحلية تأسيسا على

¹⁰. سليمان أعراج، دور الجماعات المحلية الجزائرية في صنع السياسات العامة، مجلة فكر ومجتمع، عدد 16، طاكسيج

مبدأ حكم الناس لأنفسهم في إدارة الخدمات وتوزيع المشاريع ، حيث تعتبر الإدارة المحلية بمثابة الأساس لنظام الحكم الديمقراطي للدولة ككل. وقد نصت المادة 103 على ذلك حيث يشكل المجلس الشعبي البلدي إطار للتعبير عن الديمقراطية، ويمثل قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية.¹¹

تعرف الديمقراطية بأنها حكم الشعب ، وبالتالي مدى مساهمة الشعب في أمور الحكم، هذه المساهمة طبعا لا تكون إلا عن طريق المشاركة الفعلية في اتخاذ القرار وفي كل ما يمثل أهمية بالنسبة للمواطن، بداية بالصحة والتعليم والأمن وانتهاءً بكل ما قد يمثل مساسا بكرامة المواطن وحقه في المشاركة في الحياة العامة، ليس السياسية فحسب وإنما في كل المجالات الإقتصادية والاجتماعية الثقافية وغيرها.

فالمشاركة السياسية لا تعني فقط اختيار النخب الحاكمة، بل المسألة أوسع من ذلك بكثير فهي تشمل صنع السياسات ، واتخاذ القرارات وعلى كافة المستويات، والمراقبة الصارمة لتسيير الشؤون العامة للبلاد، عن طريق أجهزة متعددة واليات مختلفة¹²، كالبرلمان و جمعيات المجتمع المدني ، والمؤسسة القضائية و مواقع التواصل الاجتماعي، و حتى المنظمات العالمية الحقوقية والبيئية التي صارت تمثل مصدر إخراج للكثير من الدول، على الرغم من عدم الاتفاق حول درجة ومصداقية تلك التقارير التي كثيرا ما تكون سياسية ومبالغ فيها، وعلى سبيل المثال، التقرير الأخير لمنظمة حقوق الانسان هيومن رايتس ووتش التي كتبت تقريرا أسودا عن الجزائر، على الرغم من انّ التقرير الاممي كان إيجابيا، ثم إنّ الواقع والملاحظة تبين بأنّ ما كتب عن الجزائر هو مجرد إدعاءات واقتراءات لا أساس لها من الصحة، ولهذا نقول لتلك المنظمات لماذا لم تشيروا الى أنّ الجزائر تعتبر البلد العربي

¹¹. المادة 103 من القانون 11 . 10 المتعلق بالبلدية.

¹². خلفوني فازية، الاتصال السياسي وتفعيل الحملات الانتخابية، مجلة فكر ومجتمع، العدد 13، جويلية 2012، ص

الوحيد الذي لا يوجد في سجونه معتقلين سياسيين ولا إعلاميين، أليس هذا جديرا بالذكر أم أنّ هاته المنظمات لا تتكلم إلاّ بأمر من يدعمها ويمولها.

المطلب الرابع: تباين درجة الشراكة من نظام الى نظام

في مجال رسم السياسة العامة يمكن أن تتباين وتختلف درجة الشراكة من نظام سياسي الى نظام سياسي اخر، ومن حكومة الى حكومة اخرى ، أو من حقبة زمنية وأخرى ، طبعا حسب ظروف ومتطلبات كل نظام وكل حكومة وكل مرحلة، ولهذا فالنظام السياسي الذي يعتمد على التعددية الحزبية لا تكون فيه الشراكة مثل النظام السياسي الذي يعتمد الحزب الواحد او التعددية الحزبية الشكلية، وكذلك بالنسبة للحكومات وبرامجها السياسية، فهناك حكومات ذات توجهات اجتماعية وأخرى ذات توجهات واهداف اقتصادية وضريبية، اما ما يتعلق بالفترات الزمنية فهناك فترات زمنية تكون فيها الإمكانيات متوفرة ومتاحة، وأخرى غير ذلك، فمن المفروض مثلا أنّ ارتفاع اسعار البترول تؤدي الى سياسة عامة تختلف تماما على انخفاضها، وما يقال عن العالم النامي يقال عن العالم المتقدم، وعلى سبيل المثال العقل والمنطق يقول أنّ انخفاض أسعار البترول يعني انخفاض أسعارها على المواطن في الغرب، وارتفاعها يعني ارتفاعها على ذات المواطن.

ولذلك فحينما ترسم الدولة سياسة عامة معينة، حتى ولو كانت بالاشتراك مع باقي فوعل المجتمع فإنها يجب ان تخضع لكل ما تم ذكره انفا .